

الفصل الثاني

في إثبات وحدانيته تعالى

قال: خَلَقُ الْخَلَائِقِ خَلْوًا عَنْ مُخَالَفَةِ إِذْ لَا تَوَارُذُ يَتَفِي الْقَوْلَ بِالثَّانِي
أقول^(١): لما فرغ من إثبات الواجب على طريقي^(٢) الفلاسفة والمتكلمين
شرع في إثبات وحدانيته^(٣). فقوله «خلق الخلائق» مبتدأ و«ينفي» خبره و«خلوا»
بمعنى اسم الفاعل^(٤) وقع حالا من المبتدأ على ما جوزته البعض من النحاة أو من
المفعول وقوله «إذ لا توارذ» جملة^(٥) معترضة أورده دفعا لما يقال من أنه لا يلزم
من عدم وقوع المخالفة في خلق العالم كون الخالق واحدا لجواز الاتفاق.

وتقرير البرهان عليه أنه لو وجد إلهان فلا يخلو إما أن يقع بينهما التمانع في
إيجاد العالم، فيلزم عجزهما أو عجز أحدهما^(٦) مع لزوم الترجيح بلا مرجح
أو^(٧) اجتماع الضدين، والكل باطل. أو يقع بينهما الاتفاق فيلزم التوارد، وهو أيضا
باطل. وكلام المحقق ينطبق على هذا الوجه غاية الانطباق، لكن يتجه عليه أنه يجوز
أن لا يقع التمانع ولا الاتفاق بل وقع من أحدهما القصد إلى إيجاد ذلك المقدور
ولم يقع من الآخر. فإن قلت قصد أحدهما وعدم قصد الآخر ترجيح بلا مرجح.
قلت ممنوع، وإنما يلزم ذلك^(٨) إن لو لم يكن بإرادتهما^(٩) فتدبر.

(١) انظر في إثبات الوحدانية كتاب التوحيد للإمام الماتريدي: ١٩-٢٣، الإرشاد لإمام الحرمين:
٢٦-٢٩، شرح المواقف للسيد الشريف الجرجاني: ٨/٤٥-٥١، شرح العقائد للفتاواني: ١/٨٦-٩٢.

(٢) أ: تفي. (٣) أ: زيادة (وحدانيته). (٤) أول ق ٨ في أ.

(٥) أول ق ٨ في ز. (٦) ز: أحديهما. (٧) ز: و.

(٨) «أ» و «ز» بدون (ذلك)، وقد أثبتته من «م» و «ص» ومما نقله الشيخ عثمان الكليسي من

شرح الخيالي هذا في كتابه خير القلائد شرح جواهر العقائد: ١٧.

(٩) «أ» و «ز» إرادتهما، وما أثبتته من «م» ومن نقل الشيخ عثمان الكليسي في خير القلائد: ١٧.

ولك أن تجعله إشارة إلى برهان التمانع ، وهو أنه لو وجد إلهان لأمكن بينهما التمانع والتخالف في الأفعال^(١) ، وحينئذ إما أن يقع مراد كل منهما فيلزِم اجتماع الضدين أو لا يقع مراد كل^(٢) منهما فيلزِم عجزهما أو يقع مراد أحدهما دون الآخر فيلزِم الترجيح بلا مرجح مع عجز من فرض إلهها^(٣) قادرا ، لكن أفعاله تعالى خالية عما ذكر فهو واحد ليس إلا ، وينتفي القول بالثاني . إلا أن نفي التوارد على هذا الوجه مما لا فائدة له أصلا كما يظهر بأدنى تأمل .

وكان ميل المحقق إلى ذكر^(٤) وجه إقناعي ههنا ؛ وتوجيهه^(٥) أنه لو تعدد الإله^(٦) لوقع بينهما التخالف والتنازع ويختل النظام ، وأما الاتفاق والتوارد فهو منتف بحكم العقل والعادة لكن خلق العالم خال عن مخالفة وتنازع فينتفي^(٧) القول بالثاني . ومنهم^(٨) من استدل على ذلك بأنه لو وجد إلهان ويتصفان^(٩) لا محالة^(١٠) بصفات^(١١) الألوهية لكان نسبة جميع المقدورات إليهما^(١٢) على السوية إذ المقتضى للقدرة ذاتهما وللمقدورية الإمكان أو الحدوث^(١٣) فيمكن قصدهما إلى إيجاد مقدر معين وحينئذ إما أن يقع بهما فيلزِم مقدر بين قادرين وإنه محال أو بأحدهما فيلزِم

(١) قد اضطرب هنا ترتيب عبارة «ز» حيث نجد فيه ما يلي: «فإن قلت ثم وإنما يلزم إن لو لم يكن بإرادتهما ، فتدبر . قصد أحدهما وعدم قصد الآخر ترجيح بلا مرجح قلت ذلك أن تجعله إشارة إلى برهان التمانع والتخالف في الأفعال وحينئذ...» .

(٢) «أ» و «ز» واحد ، وما أثبتته من «م» ومما نقل في خير القلائد: ١٧ .

(٣) ز: إليها .

(٤) «ز» و «أ»: إلى ما ذكر ، وما أثبتته من «ص» و «د» و «م» ومما نقله الكليني في كتابه خير

القلائد: ١٧ .

(٥) أ: وتوجيه . (٦) أ: الألهة .

(٧) «أ» و «ز» وينتفي ، وما أثبتته من «ص» و «م» و «د» ومن نقل خير القلائد: ١٧ .

(٨) هم المتكلمون . انظر شرح المواقب: ٤٧/٨ . (٩) أ: ويتصف .

(١٠) ز: لا لحالة . (١١) ز: لصفات . (١٢) ز: إليهما .

(١٣) ز: والحدوث .

الترجيح بلا مرجح . فالأحسن أن يقال لو كان في العالم صانعان لكان محتاجا إلى كل منهما ومستغنيا عنهما لكونهما مبدئين مستقلين له ، واللازم باطل بالضرورة فكذا الملزوم .

وقالت الفلاسفة: لو تعدد الواجب لذاته والوجوب نفس ماهيته^(١) لتمييزا بالتعين^(٢) إذ لا اثنية بدون الامتياز بالتعين فيلزم تركيب هوية كل منهما من الماهية المشتركة والتعين^(٣) المميز^(٤) ، وأنه باطل . ولا يخفى أن مبناه كون الوجوب طبيعة نوعية وإلا لتمييزا بذاتيهما من غير احتياج إلى تعين^(٥) أصلا ، على أن كون الوجوب نفس ماهية الواجب إنما هو على تقدير كونه ثبوتيا لا مطلقا ، ولا دليل عليه . بل التحقيق أنه صفة اعتبارية فلا يلزم التركيب قطعا^(٦) . واعلم أن هذه المسئلة تكاد أن تلتحق^(٧) بالضروريات . فلذلك ترى^(٨) العقلاء لا يلتزمون^(٩) بخلافها^(١٠) إلا

(١) الماهية مصدر جعلي مأخوذ من «ماهو» وتستعمل بمعنى اسم المصدر فيما يجاب به عن السؤال بـ«ما هو» وهو قالب ذهني كلي للموجودات العينية أو الحد العقلي الذي ينعكس في الذهن من الموجودات المحدودة. وللماهية اصطلاح آخر أعم وهو «ما به الشيء هو هو» وبهذا المعنى يطلق على الواجب تعالى أيضا (الأسفار الأربعة للملا صلوا: ٤١٣/١) فيكون مرادفا للحقيقة (انظر شرح العقائد مع الخيالي: ٢٧/١) وانظر أيضا ٣٩٠/١ ، ٣٩٣ من: Islam West Philosophical Dialogue

(٢) ز: التعيين . (٣) ز: التعيين .

(٤) «أ» و «ز» المتميز ، وما أثبت من «ص» و «د» و «م» (٥) ز: تعيين .

(٦) نفس هذه القضية قد تعرض لها الإيجي في المواقف ، وموقف الخيالي هنا قريب مما في المواقف حيث يعترض على طريقة الفلاسفة في إثبات الوجدانية بناء على أن استدلالهم متوقف على كون الوجوب وجوديا مع أن الأمر ليس كذلك لأنه إما اقتضاء الذات للوجود أو الاستغناء عن الغير ، وكل منهما اعتبارية لا تحقق له في الخارج ، ولنا فإن استدلال الفلاسفة مما لا يتم كما أرى .

(٧) «أ» و «ز» يكاد أن يلتحق ، وما أثبت من «ص» و «د» ، وهو الصحيح نحويا .

(٨) ز: تبري (٩) أ: لا يلزمون

(١٠) «أ» و «ز» بدون (بخلافها) وما أثبت من «ص» و «م» و «د» .

التنوية^(١) فإنهم قد أثبتوا للعالم إلهين ؛ أحدهما فاعل الخير والآخر فاعل الشر . فمنهم من قال فاعل الخير هو النور وفاعل الشر هو الظلمة . وقالت المجوس فاعل الخير هو يزدان وفاعل الشر هو أهرمن ، ويعنون به الشيطان . قالوا إنا نجد في العالم خيرا كثيرا وشرًا كثيرا^(٢) والواحد يستحيل^(٣) أن يكون خيرا وشريرا^(٤) معا . ورد بأنه إن أريد بالخير مبدء الخير والشر فلا نسلم استحالته ، وإن أريد بهما^(٥) من غلب عليه الخير والشر فلا نسلم لزومه عما ذكر .

* * *

(١) هم القائلون بأن للعالم أصليين أزليين أبديين هما النور والظلمة وهما مختلفان في الجوهر والطبع والفعل والخير والأبدان والأرواح وعن هذين الأصليين كانت كل الموجودات والتنوية أربع فرق؛ المانوية ، الديبصانية ، «المرقونية ، المزدكية. انظر الفهرست لابن النديم: ٣٨٧ وما بعدها ، الملل والنحل: ٤٩/٢-٦٠ ، التمهيد للباقلاني: ٦٨ ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين: ٨٨.

(٢) ز: بدون (شرا كثيرا) .

(٣) أول ق ٩ في أ .

(٤) أ: شرا .

(٥) أول ق ٩ في ز .